



السوريون في ألمانيا:
من الاندماج الأولي
إلى صناعة القرار

12
صفحة

العدد 41 الأحد 9 آب 2026

السعر: 30 ليرة سورية جديدة

www.ninarpress.net

أسبوعية - سياسية - ثقافية

الافتتاحية



أسامة آغي

العهد الجديد..
عدم أولوية قاطرة
التنمية

الثغرة الكبرى التي يتسلل منها أعداء العهد الجديد هي ثغرة عدم وجود رؤية استراتيجية وبرنامج عمل للمرحلة الانتقالية لتنمية سورية تنمية شاملة. وبكل بساطة، لم تعرض حكومة العهد الجديد برنامج عملها الملموس بما يخص النهوض بالبلاد اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. هذا الأمر كان من المفترض أن يتم خلال الأشهر الثلاثة أو الأربعة التالية لسقوط نظام المافيا الأسدية. ولكن لم تطرح هذه الحكومة برنامجاً ملموساً للتنمية الشاملة في سوريا. وباعتقادنا أن ذلك كان يحتاج إلى عقد مؤتمر وطني تدعى إليه الفعاليات الاقتصادية والسياسية والفكرية. وذلك لرسم ملامح المرحلة الانتقالية بصورة أكثر سعة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

غياب برنامج عمل فعلي للبدء بخطط تنمية فاعلة لدى الحكومة الانتقالية دفع قوى الثورة المضادة إلى التسلسل عبر هذه الثغرة الخطيرة للتشكيك بقيادة العهد الجديد وأهدافه. وزاد الطين بلة أن سياسات بعض وزارات الحكومة رُسمت خارج قدرات الناس الاقتصادية والمعيشية. وتحديدًا ما يتعلق منها بأسعار الطاقة التي أرهقتهم. إن الطيف السوري الأوسع يريد من حكومته الانتقالية وضع خطة اقتصادية لانتشال البلاد من بؤسها. هذه الخطة، يقول خبراء الاقتصاد السوريون، يجب أن تركز على استثمار حقيقي لثروات البلاد المتاحة، كتوظيف عائدات النفط وبقاى الثروات في تنفيذ برنامج تنمية صناعية وزراعية. وهذه التنمية هي ما يزيد من قدرات الدولة على إدارة البلاد، ويساعدها على رفع مستوى المعيشة وسد متطلبات التطوير وإعادة البناء.

إن محافظات المنطقة الشرقية من سورية، وفي مقدمتها محافظة دير الزور، هي المؤهلة الأكيدة لتكون قاطرة تنمية سوريا، وهذا يجب أن يحل الأولوية في برنامج التنمية الشاملة الحكومي. ولكن كيف لقاطرة التنمية أن تبقى مدمرة ومتخلفة ومنسية فعلياً، وفي الوقت ذاته تلعب هذا الدور؟ هذا ما يجب أن تلاحظه قيادة العهد الجديد. وتعمل على ردم الهوة التنموية بين محافظات هذه المنطقة وباقي محافظات البلاد.

إن إحداث هيئة عليا لتنمية المنطقة الشرقية هو الحل. هذه الهيئة لا يجب أن تتبع إدارياً وبرنامجياً لأي وزارة، إنما تشرف على أعمالها رئاسة الجمهورية والهيئة المركزية للرقابة والتفتيش والرقابة المالية. تنمية سوريا ليست بإشادة فنادق كبرى أو منشآت سياحية، بل بتطوير الصناعة والزراعة والإنتاج الحيواني بكل أنواعه. فهل تعيد الحكومة الانتقالية ترتيب أولويات التنمية، وتغلق باب التحريض على العهد الجديد الذي تقوم به قوى الثورة المضادة؟ أم تبقى الأوضاع تقاس على تقديرات هذا الوزير أو ذاك؟

دير الزور أولاً... لماذا ينبغي أن تبدأ إعادة إعمار سوريا من الشرق؟



5. اقتصاد دير الزور المنهك... إهمال مقصود وثروة منهوبة

4. الحياة السياسية في المنطقة الشرقية بين الماضي والحاضر



دير الزور الركن الشرقي لسورية

دير الزور أولاً... لماذا ينبغي أن تبدأ إعادة إعمار سوريا من الشرق؟

صفوان جمو



ليست إعادة الإعمار في سوريا ترفاً سياسياً أو مشروعاً يمكن تأجيله، بل هي ضرورة وطنية فرضها واقع أكثر من أربعة عشر عاماً من الحرب، التي خلفت دماراً واسعاً في المدن والبلدات والبنى التحتية، وإذا كان من الطبيعي أن تتنافس المحافظات على أولوية الإعمار، فإن قراءة واقعية لاحتياجات البلاد تقودنا إلى نتيجة واضحة: إن الجزيرة السورية، وفي مقدمتها محافظة دير الزور، تستحق أن تكون نقطة الانطلاق في مشروع إعادة بناء سوريا.

لقد عانت دير الزور من سنوات طويلة من المعارك وتعدد القوى المسيطرة عليها، الأمر الذي أدى إلى تدمير أحياء كاملة، وانهيار الجسور وشبكات الكهرباء والمياه والري، إضافة إلى انتشار الألغام ومخلفات الحرب التي ما زالت تعيق عودة السكان واستثمار الأراضي الزراعية، وتشير تقارير دولية إلى أن أكثر من نصف البنية التحتية في سوريا أصبح مدمراً أو غير صالح للعمل، بينما تُعد دير الزور من أكثر المحافظات تضرراً، إذ بلغت نسبة الضرر في البنية التحتية نحو 58%، وهي من أعلى النسب على مستوى البلاد.

ورغم أن بعض التقديرات المحلية تشير إلى أن حجم الدمار في أجزاء واسعة من دير الزور تجاوز 80% من المباني والخدمات، فإن الأرقام وحدها لا تعكس حجم المأساة، فإعادة الحياة إلى المحافظة لا تعني ترميم الحجر فقط، بل إعادة الإنسان أيضاً، فحين تتوافر المدارس والمستشفيات والطرق والكهرباء والمياه، يصبح بإمكان آلاف المهندسين والأطباء والعلمين والفنيين العودة إلى مدينتهم، لتتحول دير الزور من منطقة طاردة للسكان إلى بيئة جاذبة للكفاءات والعقول.

وتكتسب هذه العودة أهمية استثنائية لأن المنطقة الشرقية تمثل القلب الاقتصادي لسوريا، فهي تضم أهم حقول النفط والغاز، وفي مقدمتها حقل العمر وكونيكو، إضافة إلى مساحات زراعية واسعة تعتمد على نهر الفرات، وقبل الحرب كانت سوريا تنتج نحو 390 ألف برميل من النفط يومياً، وكانت النسبة الأكبر من هذا الإنتاج تأتي من الحقول الواقعة في الشرق، بينما لا يزال الإنتاج الحالي بعيداً عن تلك المستويات بسبب الأضرار التي لحقت بالقطاع.

ولا تقتصر أهمية دير الزور على النفط والغاز، بل تمتد إلى الزراعة والثروة الحيوانية، فقد كانت المحافظة من أهم مناطق إنتاج القمح والشعير والقطن، إلا أن شبكات الري تعرضت لدمار كبير، ما أدى إلى تراجع الإنتاج الزراعي بصورة حادة، ولهذا تعمل منظمات دولية، مثل برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة، على إعادة تأهيل مشاريع الري باعتبارها مفتاحاً لاستعادة الأمن الغذائي وتحسين دخل السكان.

إن الاستثمار في إعادة إعمار المنطقة الشرقية ليس خدمة لأهلها فقط، بل استثمار في مستقبل الاقتصاد السوري كله، فكل جسر يُعاد بناؤه، وكل محطة كهرباء تعود إلى العمل، وكل مشروع ري يُؤهل، ينعكس مباشرة على زيادة الإنتاج الزراعي والطاقة وفرص العمل والإيرادات العامة للدولة، وهذا ما يجعل الشرق السوري قادراً على أن يكون رافعة اقتصادية حقيقية تمول مراحل لاحقة من إعادة الإعمار في بقية المحافظات.

ومن هنا، فإن انطلاق مشروع إعادة الإعمار من دير الزور لا ينبغي أن يُنظر إليه بوصفه تفضيلاً لمنطقة على أخرى، بل باعتباره قراراً تنموياً يستند إلى المصلحة الوطنية، فحين تستعيد المحافظة قدرتها الإنتاجية، ستسهم في تحريك عجلة الاقتصاد، وجذب الاستثمارات، وخلق فرص عمل، وتشجيع عودة مئات الآلاف من المهجرين إلى ديارهم.

إن سوريا تحتاج اليوم إلى رؤية تتجاوز معالجة آثار الحرب نحو بناء اقتصاد قادر على النهوض من جديد، ولأن الشرق

التقديرات المحلية تشير إلى أن حجم الدمار في أجزاء واسعة من دير الزور تجاوز 80% من المباني والخدمات، والأرقام وحدها لا تعكس حجم المأساة.

نجحت دير الزور في استعادة الحياة، فإنها لن تعود محافظة منكوبة، بل ستصبح القاطرة التي تقود سوريا كلها نحو التعافي والاستقرار والتنمية.

السوري يجمع بين الثروات الطبيعية، والإمكانات الزراعية، والموقع الجغرافي الحيوي، فإن جعله نقطة البداية في مشروع إعادة الإعمار قد يكون القرار الذي يجر بقية عربات القطار، وإذا

دير الزور الركن الشرقي لسورية

أنس الحراكي



العمل بكل طاقاتنا لاستثمار احتياطي النفط والغاز، وإنشاء مصفاة لتغطية استهلاك المنطقة الشرقية على الأقل.

والتنظيمية والإدارية لكي تؤدي جميعها إلى الهيكلة والأهداف الوطنية العليا، وذلك مع تشجيع ومكافأة المبادرين والبرّاد والمؤثرين الوطنيين ودعاة المجتمع المدني المتحضر، واستبعاد ومعاقبة المعيقين والسلبين.

3. غسل العشائرية، والتي تعتبر مثل غيرها من ظواهر (المنطقية والطائفية والإثنية والجهوية والرايكية أو غيرها)، وحويلها واستبدالها بتجمّعات وتنظيمات سياسية وطنية، إنها الأحزاب.

حيث إن الأحزاب الحقيقية التي سوف نشجع النخب الواعية لتشكيلها هي الكفيلة بإذابة العشائرية وابتلاعها ودمجها مع بعضها بتنظيم مدني فوق التكتلات المتوترة، ولها برامج سياسية وطنية أسمى من أي اعتبار آخر.

وهناك مدن وبلدات في دير الزور لها تاريخها ونشاطها، ويمكن دعم ذلك اليوم بجعل معيار ومقياس اعتبار وتقديم وجهاء ونخب العشائر هو مستوى الانضباط والتأثير في المجتمع المدني، وكذلك مستوى النضج السياسي ومضمون الفكر الوطني، وليس لاعتبارات عشائرية مغلقة.

سادساً - أما على الصعيد البشري والسكاني، فجميعنا يعلم أن للمجتمع العشائري والعشائرية سلبيات وإيجابيات، ولقد عانت المحافظة من سلبيات العشائرية، ولكنها في الوقت نفسه قد استفادت من الإيجابيات والقيم العشائرية. وإن الميزان الذي يحدّد غلبة ورجحان جانب على الجانب المقابل هو وضع برامج وخطط مدروسة بدراسة وعلم لتوجيه وضبط وقوننة الأمور والمسائل المجتمعية والعشائرية، ونقترح ما يلي:

1. تثبيت وإنعاش وتنمية وترسيخ القيم العشائرية الحكيمة والرشيّدة، والنشاطات البناءة والمفيدة، وبموازاة ذلك إقصاء واستبعاد العادات السلبية الهدامة، ومنع أي نشاط أو سلوك عبثي أو همجي غوغائي وغير مفيد.
2. التوجيه والتوعية، ثم الابتعاد عن القوقعة والتكتل العصابي، ومنع أي نشاط تحت راية أو سلطة عشائرية ولهدف محصور بالعشيرة. وبموازاة ذلك التوعية والتوجيه والتشجيع، ثم الدفع، ثم حصر مسارات الأنشطة الاجتماعية



إن سورية، مثل معظم الدول والبلدان، تتألف من أقاليم ومكونات، وترتكز وتقوم على أركان، وإن محافظة دير الزور هي الركن الشرقي لسورية بقديهما وجديهما.

ولماذا هي كذلك، وكيف تبقى دير الزور ركناً؟ من الناحية الطبيعية تمتلك المحافظة مساحة كبيرة، أكثر من ٣٢ ألف كم^٢، ويخترقها نهر الفرات بغزارته، ومن حوله مساحات زراعية تدعم المحاصيل الأساسية، وفيها حقول نفط وغاز.

أما من الناحية البشرية، فإننا لا نزيد ولا ننقص شيئاً، ولا نبالغ ولا نكشف سراً إذا قلنا إن دير الزور مجتمع عشائري بغالبية من العشائر العربية، وللعشائر سلطتها وتأثيرها. والآن، إذا كانت هذه هي طبيعة وإمكانات وخصائص هذه المحافظة، فكيف ننطلق منها ونبني عليها لتحقيق هدفنا الوطني الاستراتيجي، وهو تقوية دير الزور وتكريسها مركزاً وقائمةً من قوائم سورية الجديدة؟

أولاً - الاستفادة القصوى، وبشكل علمي مدروس ومرشّد، لمياه نهر الفرات، بحيث يتم أخذ الحصة المعقولة والعادلة، ثم يتم استخدامها ليس لمحاصيل تتطلب المزيد من مياه الريّ، بل الأفضل زراعة مساحات واسعة من الأشجار المناسبة مثل النخيل والصبار والرمان وما شابه ذلك، وتأسيس حزام أخضر لوقف التصحر المتفاقم، إضافة إلى إنشاء ما يمكن من مزارع المواشي والدواجن والأسماك، وإقامة المحميات الطبيعية.

ثانياً - العمل بكل طاقاتنا لاستثمار احتياطي النفط والغاز، وإنشاء مصفاة على الأقل لتغطية استهلاك المنطقة الشرقية، فإن المصفاة توفرّ كلفة نقل 3 ملايين طن من النفط الخام، ثم كلفة إعادته للاستهلاك بعد تصفيته.

ثالثاً - من الخيارات الأفضل والأكبر جدوى استغلال مساحات كبيرة ومتاحة لتوليد الكهرباء عن طريق الطاقة الشمسية المتجددة والمجدية، وقد تصبح مصدراً لسورية بأكملها.

رابعاً - فتح المحافظة للاستثمارات العالمية، ولفت أنظار كبرى الشركات، والتعاون معها لاستغلال واستثمار الخامات الطبيعية، وأولها الكوارتز والسليكون، ثم محاولة تأسيس مناطق صناعية وتوطين صناعات وامتيازات أجنبية.

خامساً - تصميم وتفعيل برامج إعمار وإسكان ومواصلات ونقل ينسجم مع الخطة العامة بكافة مجالاتها، مع تعزيز جعل المحافظة هي البوابة نحو العراق بشكل وبمستوى يتلاءم مع مسارات ومتطلبات التعاون والتنسيق الدولي والإقليمي.

الحياة السياسية في المنطقة الشرقية بين الماضي والحاضر

د. عدنان البوش



جلال السيد



ياسين الحافظ



د. حسن الهويدي

من يعود لتاريخ المنطقة الشرقية في سوريا، والمثلة بمقاطعة دير الزور التي كانت تتبع لها الحسكة والرقّة، ويعود لأرشيّتها السياسي، سيكتشف أن هذه المنطقة كانت سبّاقة في الحياة السياسية وتنظيم المجتمع المدني والنشاط الثقافي، وخاصة في حاضرة المنطقة، التي هي مدينة دير الزور. وهناك وثائق يزخر بها أرشيّف الدولة العثمانية، وكذلك الأرشيّف الفرنسي. تشهد لشخصيات وجماعات مرت بتاريخ المدينة، ساهمت بنشاطات وطنية وعلمية وثقافية أثّرت في مسار حركة التطورات الحضارية في سوريا.

فقد ساهمت شخصيات وطنية ديرية بالحركات الوطنية منذ عشرينيات القرن الماضي، وتأسست جمعيات وجماعات مدنية عملت على رفع المستوى التعليمي والثقافي، الذي مهد لخلق جماعات سياسية فرضت دورها في مقارعة الاحتلال العثماني، وبعده الفرنسي، وشاركت في الحركات الوطنية والأحزاب السياسية التي انبثقت عنها مع نهاية الانتداب وبداية الاستقلال، كالحزبين الوطني وحزب الشعب. رغم انتمائهما لحلب ودمشق، بل توصلت شخصيات إلى صدارة هذه التنظيمات وتحمل مسؤوليات حكومية مرموقة.

ومع مرحلة تشكيل الأحزاب السياسية كان لشخصيات دير الزور الدور الفعال في تأسيسها، مثل المرحوم جلال السيد، كأحد مؤسسي حزب البعث، واستقطابه نخبة شابة من لعبوا دوراً كبيراً في انتشار هذا الحزب، قبل أن ينقلب عليهم التيار العسكري الطائفي الذي تسلسل وحرف

المدني، بتنصيب هياكل مصطنعة فارغة المحتوى وتهميش الفعاليات والشخصيات السياسية، بل قمعها وملاحقتها بالاعتقال والتشريد. كما عمد إلى تفتيت العشائر وتنصيب مشايخ رخيصين لا يحظون باحترام أبناء عشيرتهم وربطهم بأجهزة الأمن مباشرة، كما لعب على وتر صراع الريف والمدينة لتهميش وعزل الشخصيات الوطنية السياسية، بل واعتقالهم واغتيال بعضهم، وتنصيب عملاء مصنفين بدلهم في صدارة المشهد السياسي.

ولم يكن حصاراً سياسياً فحسب، بل همش المنطقة وحرّمها من برامج التنمية وأهمّل البنية التحتية في كل المرافق، رغم أن المنطقة الشرقية تعتبر خزان سوريا الاقتصادي وأهم مصادر ثرائها ونهضتها.

وإمعاناً في التهميش والانتقام، فقد شهدت المحافظة، مدينتها وحواضرها، تدميراً غير مسبوق خلال مرحلة الثورة، عبّر عن حقد هذا النظام الساقط على هذه المنطقة ونخبها الوطنية والثقافية.

وفي الختام أوجه نداءً لأبناء هذه المنطقة والسلطة القائمة بأن تتوحد الجهود لتجاوز مرحلة الإهمال والتهميش وإعادة تنشيط دور المنطقة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، وفتح الهوامش لإعادة تنشيط الحياة السياسية والمدنية للمساهمة باستعادة دور المنطقة وسوريا، باسترجاع دورها السياسي والاقتصادي والحضاري، كما كانت رائدة في خمسينيات القرن الماضي واحتلت صدارة قائمة الدول المتحضرة والمتقدمة اقتصادياً وسياسياً في وقت كانت فيه دول أوروبية ترزح تحت النازية "ألمانيا" والفاشية "إيطاليا" والدكتاتورية "إسبانيا".

والترشيحات للمسؤوليات كانت تأخذ طابع الكفاءة والخبرة قبل الانتماء العشائري، مع افتخار هؤلاء بالانتماء لعشائرتهم وعدم تنكّرهم لدورها الوطني.

مرحلة التصحر السياسي

شهد النصف قرن الأخير حالة تصحر سياسي في كل سوريا، بما فيها محافظة دير الزور، بعد هيمنة نظام عائلة الأسد على سوريا وحكمها بطريقة دكتاتورية عسكرية وأمنية وبغلاف طائفي، اعتمد على قمع الحركات السياسية وتنظيمات المجتمع

البوصلة، كما علينا ألا ننسى دور د. حسن الهويدي ود. أحمد السراج في تأسيس حركة الإخوان المسلمين في سورية، والشخصيات التي أسست الحزبين الشيوعي والقومي السوري الاجتماعي في المنطقة، والآن كان لهما حضور لافت في المنطقة، فقد كانت محافظة دير الزور تزخر بالتفاعل السياسي والحوارات الوطنية والصراعات بين القوى السياسية، ولكن بصورة حضارية والاعتراف بحق الاختلاف، وبالرغم من التركيبة العشائرية للمحافظة والمنطقة، بما فيها المدينة، فإن الانتخابات النيابية



ميشيل علق وجلال السيد أمام مكتب حزب البعث في دير الزور عام 1951

اقتصاد دير الزور المنهك... إهمال مقصود وثروة منهوبة



د. حسين مرهج العمّاش

لماذا الفقر والبطالة ينهشان أجساد السوريين في دير الزور (بل في كل المنطقة الشرقية). أما الأنشطة الصناعية والخدمية الحديثة فهي محدودة جداً.



1 - تمهيد: اقتصاد الهروب

اقتصاد دير الزور في حالة مأساوية وبسيطة جداً، لأنه يقوم على الزراعة والرعي. أما ثروته من النفط فهي منهوبة. والصناعة والخدمات الحديثة مهملة عن قصد. لن ندخل في ماحكة الإحصائيات، على أهميتها. إلا أننا في زمن المصائب ننظر في نتائج الأعمال أكثر من الأرقام الخاضعة للجدل. ولكن من المؤكد أن اقتصاد دير الزور، على بساطته، اليوم، بعد سنة ونصف على سقوط النظام البائد، لم يستعد أكثر من 40% من قدرته الإنتاجية عام 2011. ومع انهيار الصحة والتعليم أصبحت المحافظة مصدراً للهجرة الاقتصادية بدلاً من استعادة أبنائها المهجرين. إنه اقتصاد الهروب والنهب.

2 - ما هو اقتصاد دير الزور؟

بالمعنى الاقتصادي العام فإن اقتصاد دير الزور يقوم على نشاطين: الأول هو نشاط الزراعة المروية من نهر الفرات، من القمح والشعير والقطن والخضروات والفواكه. والنشاط الثاني هو الرعي، أي تربية المواشي في القرى أو في البادية. وهذان النشاطان يشيران بوضوح إلى أن اقتصاد دير الزور هو اقتصاد تقليدي موصوف بضعف الإنتاجية وأساليب الإنتاج القديمة. وهذا الاقتصاد عادة يولد الفقر والبطالة الموسمية العالية. وهذا يخبرنا لماذا الفقر والبطالة باستمرار ينهشان أجساد السوريين في هذه المحافظة (بل في كل المنطقة الشرقية). أما الأنشطة الصناعية والخدمية الحديثة فهي محدودة جداً، بعد عدد من المحاولات الفاشلة في العقود الأخيرة.

وما زاد الطين بلة أن الدولة قد سيطرت على كل وسائل ومستلزمات الإنتاج والتسويق الزراعي، مثل وسائل الري والأسمدة والبذور، انتهاءً بشراء المحاصيل وفق تسعيرة تراعي الخزينة العامة على حساب جهود الفلاح المسكين. فنتج عن ذلك إفقار آخر من الدولة التي تمسك مفاتيح الاقتصاد، وإفقار كبير من خلال التسعير للقطن والقمح. وهذا أدى إلى عزوف الفلاحين عن الاستمرار بالزراعة، بل السعي إلى الهجرة خارج المحافظة. وهذا ما لاحظناه بوتيرة متسارعة منذ سقوط النظام البائد.

3 - إهمال مقصود

الإهمال شامل اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. لماذا نتهم الحكومة بالإهمال المقصود؟ لأن الواقع يشير إلى إهمال عام في كل النواحي الاقتصادية والاجتماعية. ولأنه على أرض الواقع يشمل كل شيء تقريباً، فهو مقصود حتماً لغاية لا يعلمها إلا من أهمل. بما أنه يحكم تركيبة الدولة منذ أيام الأسد، التي تسيطر فعلاً على كل جوانب الزراعة، من الري إلى مستلزمات الإنتاج إلى التسويق الإجباري، فإنه من المفروض أن تسعى إلى إصلاح ما تخرب، وهو قليل بوجود الخبرة والمعرفة الزراعية. ولكنه يبدو كأن الحكومة في غيبوبة. ولا ألوم وزير الزراعة الضعيف، وإنما ألوم من عينه وزيراً في أخطر مجال إنتاجي لسورية، إذاً الحكومة لا تهتم بغذاء السوريين، فيماذا تهتم إذن؟ بالأبراج السكنية الفاخرة لأبناء الحياط، ذوي

السمعة المشبوهة بمشاريعهم أيام الأسد.

4 - ثروة منهوبة

أول ما يخطر على بال كل ديري أن النفط المستخرج من أرضه ينهب ويختفي، ولا تستفيد منه حتر الدولة السورية من أيام الأسد الأب المجرم وحتى اليوم. لو أنفق نسبة 5% من عائدات النفط على تنمية اقتصاد دير الزور والمنطقة الشرقية، لما رأينا هذا الانهيار التام والنزعة إلى الهجرة خارج المحافظة، حتى لو كانت إلى جهنم.

هذا بالنسبة إلى الثروة المعدنية، أما النهب المنظم من الدولة لجهد الفلاح فهو شامل. وبدأ منذ أيام سيطرة الفكر الاشتراكي الأهل في ستينيات القرن الماضي، لقد صمموا عملية تسويق المنتجات الزراعية إجبارياً، مثل القمح والقطن، بأسعار متدنية لا تغطي تكلفة الإنتاج أحياناً. وتضع الفلاح في دائرة الفقر المتواصل. لقد استعاروا بسداجة نظرية روستو التعيسة، التي تعني إفقار الريف من

5 - زبدة الكلام

لقد حان الوقت لأن يكون لأبناء دير الزور رأي فيما يجري بحافظتهم اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، بدلاً من مركزية بهيمية تقوم على النهب والتجاهل.

ماذا سنقول لأبنائنا: إنه بعد سقوط نظام الأسد أصبحنا أسوأ حالاً من حيث انهيار الزراعة وانهيار التعليم والصحة وغياب أثر النفط. ما عدا آثار التلوث والأمراض؟ هل يجوز للجائع أن يبقى صامناً وهو يرى حياته تتبخر أمامه سدى؟ لا، لا أظن.

دير الزور: الفجوة التي تغيّر شكلها ولم تختفِ

مرعي الرمضان



فالدولة هي المسؤولة عن المدرسة والمستشفى والطريق والمياه والخدمات العامة، وليس مطلوباً من المجتمع المدني أن يتحول إلى دولة موازية.

من الدولة على الحكم. بل لأنه راكم معرفة بالمجتمع لا ينبغي للدولة الجديدة أن تبدأ من الصفر في اكتسابها. وهنا تظهر المفارقة: نطالب المجتمع المدني اليوم بدور أكبر في بناء الدولة. في الوقت الذي تواجه فيه منظمات محلية خطر الانكماش أو الإغلاق مع تراجع التمويل وتغير خريطة المانحين. وإذا اختفت المؤسسات التي راكمت هذه المعرفة، فلن نخسر منفذي مشاريع فحسب. بل سنفقد جزءاً من الذاكرة المؤسسية والخبرة المحلية التي تحتاج إليها المرحلة الانتقالية نفسها. لهذا، فالقضية أبعد من عدد المنظمات التي ستبقى أو المشاريع التي ستنفذها: إنها تتعلق بالمكان الذي ستمنحه سورية الجديدة للقطاع الثالث في بناء الدولة والمجال العام. فالدولة تستطيع إعادة فتح المؤسسات بقرار. وإعادة الموظفين بمرسوم. وإعادة بناء الطريق بمناقصة: لكنها لا تستطيع إعادة بناء الثقة بالطريقة نفسها. وهنا يكمن السؤال الأصعب: إذا كانت مهمة المجتمع المدني بالأمس أن يسد الفراغ الذي خلفه غياب الدولة، فمن سيسد اليوم المسافة بين الدولة والمواطن. ويجسر الهوة بين المجتمعات المحلية نفسها. إذا أضعفنا المؤسسات التي تعرف الطرفين؟

مؤلتها الأمم المتحدة وجهات التعاون والتنمية الأميركية والألمانية وغيرها. في الإدارة والحوكمة والتخطيط الاستراتيجي وإدارة المشاريع والمساءلة وبناء السلام والتنمية المحلية. ويعطي برنامج التمكين المدني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤشراً على حجم هذا الاستثمار: إذ عمل وحده على بناء قدرات 446 منظمة سورية. وشارك في تدريباته 3,826 من العاملين والإداريين والمتطوعين. لذلك لا نتحدث عن خبرة مؤقتة أفرزتها الحرب، بل عن رأس مال بشري وطني راكم معرفة بالمؤسسات والمجتمعات. وإهداره اليوم يعني أن تبدأ الدولة الجديدة من الصفر في مجالات تمتلك سورية بالفعل كفاءات أمضت سنوات في بنائها. وخلف هذه الأرقام رأس مال بشري وطني تشكّل على مدى أكثر من عقد؛ واختزاله في «خبرة منظمات» تنتهي بانتهاء الحرب يعني إهدار كفاءات تحتاجها سورية اليوم أكثر من أي وقت مضى. لذلك، حين تناقش دير الزور وألوبيات إعادة الإعمار أو الزراعة أو التعليم أو الإدارة المحلية، ينبغي ألا يستدعى المجتمع المدني في نهاية الطاولة لتنفيذ ما قرره الآخرون، بل أن يكون حاضراً في بدايتها. حين تُعرّف المشكلة. وتُصاغ الحلول. ليس لأنه أقدر

محلية. طُرحت فيه صراحة مسألة تعزيز الثقة و«ردم الفجوة» بين المؤسسة والمجتمع والاستماع إلى مطالب الأهالي، غير أن التحدي اليوم يتجاوز عقد اللقاءات إلى مأسسة هذا الدور: الانتقال من وساطة فرضتها ظروف الحرب ومبادرات تفرضها الحاجة، إلى مشاركة مستقرة تتيح للمجتمع الإسهام في تحديد الأولويات وصناعة القرار. من هنا، لا يكون المجتمع المدني بديلاً عن مؤسسات الدولة ولا مقابلاً لتنفيذ مشاريعها. بل قطاعاً ثالثاً يشغل المساحة بين الدولة والسوق والمواطن: ينقل احتياجات المجتمع إلى المجال العام. ويسهم في اختبار السياسات وتصويبها. ويبني قنوات الثقة والمساءلة والمشاركة. وما يمنح هذا الدور وزناً إضافياً أن القطاع المدني السوري لا يدخل المرحلة الجديدة من نقطة الصفر، بل يحمل معه خبرة مؤسسية وميدانية تراكمت خلال أكثر من عقد. فقد استوعب هذا القطاع كفاءات غادرت مؤسسات الدولة أو تعذر عليها الاستمرار ضمن منظومة النظام السابق. وفي الوقت نفسه أسهم في تكوين جيل مهني جديد نشأ داخل المنظمات السورية والدولية. وعلى مدى سنوات، تلقى العاملون فيه تدريباً وتأهيلاً ودعمًا مؤسسياً عبر برامج

قد يبدو أن عودة مؤسسات الدولة إلى دير الزور تطرح سؤالاً طبيعياً عن مستقبل المجتمع المدني: ما الحاجة إلى المنظمات بعدما انتهت المرحلة التي اضطرت فيها إلى أداء وظائف كان يُفترض أن تقوم بها الدولة؟ غير أن هذا السؤال ينطلق من فرضية تحتاج إلى المراجعة: فما انتهى ليس الحاجة إلى المجتمع المدني، بل شكل الفجوة التي كان يسدها. بعد عام 2011، ومع غياب سلطة شرعية مسؤولة عن تقديم الخدمات في مناطق واسعة، وجد المجتمع المدني نفسه أمام فجوة وفراغ لم يخترهما. فانتقل من المناصرة والتوثيق والعمل المجتمعي إلى التعليم والصحة والمياه والإغاثة والحماية وسبل العيش. وأدى، في أحيان كثيرة، وظائف يُفترض في الظروف الطبيعية أن تضطلع بها المؤسسات العامة. لم يكن ذلك وضعاً طبيعياً، ولا ينبغي أن يستمر. فالدولة هي المسؤولة عن المدرسة والمستشفى والطريق والمياه والخدمات العامة. وليس مطلوباً من المجتمع المدني أن يتحول إلى دولة موازية. لكن سقوط النظام السابق في كانون الأول 2024، ثم التحولات التي شهدتها دير الزور مطلع 2026، لم يلغيا الفجوة، بل نقلها من مكان إلى آخر. بالأمس كان المجتمع المدني يسد فراغ غياب الدولة، واليوم بات عليه أن يساعد في جسر المسافة بين الدولة والمواطن.

وقد تكون هذه المهمة أصعب من تقديم الخدمات: فأربعة عشر عاماً من الحرب والانقسام لم تدمّر البنية التحتية وحدها، بل أضعفت الثقة أيضاً. وعمّقت الانقسامات. وخلفت جارب ومظالم ومخاوف متباينة بين المجتمعات المحلية. يمكن إعادة بناء مدرسة أو طريق خلال أشهر. أما إعادة بناء الثقة بين المواطن والمؤسسة العامة، وبين المجتمعات التي فرقها الحرب، فتنحتاج إلى زمن ومساحات حرة وأمن للحوار والمشاركة. هنا تغيّر وظيفة المجتمع المدني من جديد: أن ينقل احتياجات الناس إلى مؤسسات القرار. ويراقب الأداء. ويقترح البدائل. ويوسّع المشاركة العامة. ويسهم في بناء السلام والتماسك المجتمعي، ويردم الهوة بين مجتمعات محلية عاشت سنوات طويلة تحت سلطات مختلفة وفي ظروف متباينة. وهذا الدور ليس تصوراً نظرياً أو مستوراً نبحث له اليوم عن مكان في دير الزور؛ فقد مارسه منظمات محلية خلال سنوات الصراع. وراكت خبرة في الوساطة بين المجتمعات وسلطات الأمر الواقع. وتنظيم حوارات حول الأمن والحوكمة وبناء السلام والتماسك المجتمعي والخدمات والاقتصاد والمشاركة في إدارة الشأن العام. وفي شباط الماضي، عادت الفكرة نفسها إلى الظهور في لقاء جمع قيادة الأمن الداخلي بفعاليات

الواقع الثقافي في دير الزور: مؤسسات تعيد البناء وأجيال تستشرف الغد

عبد الناصر حداد



تمثل دير الزور واحدة من أقدم حواضر سوريا الثقافية، بإرث يمتد لآلاف السنين وذاكرة شعبية غنية بالفن والأدب. بعد سنوات من الركود، يشهد المشهد الثقافي فيها حراكاً مؤسسياً ملفتاً. تقوده مديرية الثقافة واتحاد الكتاب العرب، مع تركيز غير مسبوق على الطفل والشباب. غير أن هذا الزخم، رغم إيجابيته، يصطدم بعقبات مالية وهيكلية تهدد تحويل المبادرات إلى حراك مستدام، ما يستدعي دعماً حقيقياً يتجاوز الفعاليات الموسمية.

إرث ضارب في العمق:

تمتاز دير الزور بخصوصية ثقافية نابعة من موقعها كملتقى حضارات وطرق تجارية، أمدها بمتحف وطني يحكي مالك ماري وأشور، وفنون شعبية وحرف يدوية تعكس عبقرية البيئة النهرية والصحراوية. لم تكن الثقافة فيها حكراً على النخبة، بل نسيجاً يومياً جعل منها منبعاً للإبداع، لا وافدةً عليه.

مديرية الثقافة: عمود فقري يعاود النبض:

تضطلع المديرية بإدارة شبكة من المراكز والمكتبات، وشهدت مؤخراً جهوداً لإعادة تأهيلها. واستقبلت مكتبتها آلاف الكتب ضمن مبادرة "ولو بكتاب"، وأقامت معرضاً للكتاب بالتعاون مع اتحاد الكتاب العرب، ونظّمت "الحافلة الثقافية" التي جابت الأحياء لتوزيع الكتب وحلقات القراءة، مؤكدةً أن الثقافة أداة فاعلة لمعالجة القضايا المجتمعية، لا مجرد نشاط ترفيهي.

اتحاد الكتاب العرب: منصة للأدب:

يعمل فرع الاتحاد على رعاية المواهب المحلية وتنظيم الفعاليات الفكرية، ليكون رافداً أساسياً للحركة الأدبية في المحافظة.

ثقافة الطفل: استثمار حقيقي:

في نقلة نوعية، أولت المؤسسات اهتماماً متزايداً بالطفل عبر برامج وأنشطة مخصصة، وآخرها افتتاح مكتبة الطفل. هذا التوجه يعكس إدراكاً أن الطفل ليس متلقياً سلبياً، بل هو شريك في صنع المستقبل الثقافي. وأن الاستثمار فيه اليوم ضمان لاستمرارية المشروع غداً.

التحديات: عقبات في طريق النهضة:

على الرغم من هذا الزخم الإيجابي، يواجه الواقع الثقافي في دير الزور مجموعة من التحديات التي تعيق تحويل هذه المبادرات إلى حراك مستدام ومؤثر، وختاماً إلى معالجة جذرية. أولاً: ضعف التمويل المخصص للثقافة بعدّ التحدي الأبرز والأكثر إلحاحاً. فالميزانيات الحكومية المخصصة للشأن الثقافي محدودة، ولا تغطي احتياجات المؤسسات من صيانة وتجهيز وتشغيل، ناهيك عن تمويل المشاريع الإبداعية الكبرى. هذا الواقع يجعل الفعاليات الثقافية تعتمد بشكل كبير على جهود ذاتية أو دعم عابر، ما يهدد استمراريته ويجعلها هشّة أمام أي تقلبات اقتصادية. إن غياب التمويل الكافي يحول دون تحديث التجهيزات التقنية للمراكز الثقافية، ويحد من قدرتها على استضافة فعاليات نوعية تجذب جمهوراً أوسع.

كما أن قلة المطابع ودور النشر تعيق حركة الطباعة والتوزيع التي تحتاج إلى سيولة مالية لطباعة الكتب وتوفيرها بأسعار مناسبة. هذه المعضلة المالية تجعل الإبداع رفاهية مكلفة في زمن أولوياته الخبز والماء والكهرباء.

ثانياً: نقص الكوادر البشرية المتخصصة يمثل تحدياً استراتيجياً بالغ الخطورة على المدى البعيد، إذ أسهمت الظروف الصعبة في السنوات الماضية في هجرة شريحة كبيرة من الكوادر الثقافية من أبناء المحافظة، الأمر الذي خلق فجوة معرفية واضحة

بين الأجيال. والجيل الجديد من الشباب، رغم حماسه وطاقته، يعاني من نقص في الخبرة والتأهيل الأكاديمي والتطبيقي. ويحتاج إلى برامج تدريبية نوعية لصقل مواهبه وتزويده بالمنهج النقدية والفنية الحديثة. إن استمرار هذا الوضع يعني أن المبادرات ستظل محصورة في مستوى الهواية، ولا ترتقي إلى مستوى الاحترافية التي تضمن لها التأثير والانتشار، ما يضعف من قدرة المدينة على إنتاج خطاب ثقافي مؤثر على المستوى الوطني.

ثالثاً: الحاجة إلى تأهيل البنية التحتية: لا تزال معظم المراكز الثقافية والمكتبات بحاجة إلى إعادة تأهيل شاملة، إذ تعاني من نقص في التجهيزات التقنية والمرافق الأساسية. فالمسارح والقاعات بحاجة إلى تجديد، والمكتبات بحاجة إلى تجهيزات عصرية، ودور النشر بحاجة إلى دعم لوجستي يمكنها من أداء دورها. هذا الوضع يجعل البيئة المادية غير محفزة بالشكل الكافي للإبداع، إذ يفتقر المبدع إلى المكان اللائق لعرض إنتاجه. ورغم الجهود المبذولة، فإن وتيرة العمل لا تزال دون مستوى الطموح.

رابعاً: محدودية الانتشار الجغرافي: يتركز النشاط الثقافي حالياً في المدينة وبعض الأرياف، بينما تعاني مناطق ريفية كثيرة من شبه غياب للخدمات والأنشطة الثقافية، مما يحرم شريحة واسعة من المجتمع من فرصة المشاركة في الحراك الثقافي. هذا التمرکز الجغرافي يحد من وصول الثقافة إلى كافة شرائح المجتمع. ويعمق الفجوة بين المركز والأطراف.

خامساً: غياب استراتيجية ثقافية طويلة الأمد: تحتاج المؤسسات الثقافية إلى رؤية استراتيجية واضحة تمتد لسنوات، تتضمن أهدافاً قابلة للقياس وخططاً تنفيذية مرحلية، بدلاً من الاعتماد على الفعاليات الموسمية والمبادرات الفردية التي قد تفتقر إلى الاستمرارية. غياب هذه الاستراتيجية يجعل العمل الثقافي رهناً بالجهود الشخصية والإمكانات المتاحة بشكل عابر، ما يمنع بناء حراك ثقافي مؤسسي حقيقي.

استراتيجية ثقافية لدعم بناء الدولة الجديدة:

إن تجاوز هذه التحديات لا يتطلب فقط رفعا في الميزانيات، بل يتطلب إعادة نظر كاملة في مكانة الثقافة ضمن أولويات الدولة والمجتمع. مع انطلاق مسيرة بناء الدولة الجديدة في سوريا، لا يمكن فصل المشروع الثقافي عن المشروع الوطني العام: فالثقافة هي القاعدة الصلبة التي يقوم عليها التماسك الاجتماعي، والهوية الجامعة، والقيم المشتركة التي تربط أبناء الوطن بعضهم ببعض، وهي الوسيلة الأجدع لترسيخ قيم المواطنة والانتماء.

إن الاستثمار الحقيقي في الثقافة يجب أن يتجلى في: وضع خطط تمويلية مستدامة: توفير ميزانيات ثابتة ومدرسة للحراك الثقافي، مع تشجيع آليات التمويل المشترك

بين القطاعين العام والخاص، وتقديم حوافز للشركات الخاصة لدعم الأنشطة الثقافية كجزء من مسؤوليتها المجتمعية. كما ينبغي البحث عن شراكات مع المنظمات الدولية والمؤسسات الثقافية العربية لدعم المشاريع الثقافية في المحافظة.

إعادة تأهيل البنية التحتية بشكل علمي: وضع برامج طموحة لإعادة ترميم المتحف والمسارح والمكتبات، وتزويدها بالتجهيزات التقنية الحديثة لتكون قادرة على استضافة إنتاج ثقافي معاصر، وتعزيز دورها كمنارات معرفية في المحافظة. وينبغي أن تشمل خطط التأهيل كافة المراكز الثقافية في المدينة والريف على حد سواء.

رعاية الكوادر البشرية واستقطاب العقول: إطلاق برامج تدريبية متخصصة للشباب بالتعاون مع الاتحادات والمنظمات، إلى جانب خلق بيئة جاذبة للكوادر المغتربة للعودة والمساهمة في إغناء المشهد، من خلال تنظيم ورش عمل ومشاريع مشتركة تنقل الخبرات وتحقق التكامل بين الأجيال. كما ينبغي وضع برامج لاكتشاف المواهب الناشئة في مختلف مجالات الإبداع ورعايتها منذ مراحل مبكرة.

تفعيل الشراكات الأهلية المؤسسية: بناء جسور تواصل بين المؤسسات الحكومية والمنظمات الأهلية والمبادرات الشبابية، لضمان توجيه الدعم للمشاريع الواعدة التي تلائم احتياجات المجتمع المحلي الحقيقية، وتحولها من جهود فردية إلى سياسات ثقافية عامة. هذه الشراكات هي الضمانة لاستدامة الحراك الثقافي وتوسيع نطاق تأثيره.

توسيع الانتشار الجغرافي للأنشطة الثقافية: العمل على نقل الفعاليات الثقافية إلى المناطق الريفية النائية، من خلال إنشاء مراكز ثقافية فرعية أو تنظيم قوافل ثقافية متنقلة، لضمان وصول الثقافة إلى كافة أبناء المحافظة دون تمييز.

إدماج الثقافة في المناهج التعليمية: النهضة الحقيقية تبدأ من المدرسة. يجب أن تحمل المناهج الجديدة بعداً ثقافياً يعرّف الطالب بتراث منطقة الفرات، ويشجعه على التذوق الفني والنقد البناء، ويعزز ارتباطه بهويته الثقافية منذ الصغر.

النهضة الثقافية في دير الزور ليست حلماً، بل حاجة ملحة يمكن تحقيقها بالإرادة السياسية والتمويل المدروس وتأهيل الكوادر، فالمدينة تملك رصيذاً تاريخياً وزخماً شبابياً واعداً، والالتفات الجاد إلى الطفل يبشر بمستقبل ثقافي متجدد. لكن الرهان الأذكى هو أن تراهن الدولة الجديدة على الثقافة، لأن إعادة البناء دون إعادة الروح والمعرفة بناء ناقص المصير.

يبقى الأمل أن تعود دير الزور كما كانت: نافذة سوريا المشرقة على وادي الفرات، حيث يلتقي الماضي العريق بحاضر التحدي، لينبتق مستقبل يليق بعراقة هذه البقعة، والثقافة في النهاية هي الضمانة الوحيدة لاستمرار الحلم السوري الجامع.

السوريون في ألمانيا: من الاندماج الأولي إلى صناعة القرار: لماذا أصبحت المعرفة مفتاح المستقبل؟ (5/2)

خالد المحمد



بعد أن انتقلت تجربة السوريين في ألمانيا من مرحلة الوصول والبحث عن الأمان إلى مرحلة بناء الحياة. ظهرت تحديات جديدة تختلف بطبيعتها عن تحديات السنوات الأولى. فلم يعد السؤال الأساسي بالنسبة للكثيرين: كيف نبدأ حياتنا في بلد جديد؟ بل أصبح السؤال الأعمق: كيف نفهم المجتمع الذي نعيش فيه بشكل كامل؟

وكيف نحول وجودنا في ألمانيا إلى مسار طويل الأمد يقوم على المعرفة. والتخطيط. والاستقلال. والقدرة على اتخاذ القرار؟ ويرى المرشد التربوي عقبة الجاسم. من خلال تجربته في مجالات الإرشاد الاجتماعي والمهني ومتابعة أوضاع السوريين في ألمانيا. أن المرحلة الحالية تمثل انتقالاً مهماً من مرحلة التعامل مع الواقع الجديد إلى مرحلة بناء المستقبل.

فبينما استطاعت فئات واسعة تجاوز الصعوبات الأولى. ما تزال فئات أخرى تواجه تحديات مرتبطة بفهم النظام. والوصول إلى المعلومات الصحيحة. والقدرة على التخطيط لمسار واضح.

ما بعد الوصول... تحدي فهم النظام الجديد:

رغم مرور سنوات طويلة على وجود السوريين في ألمانيا. ما تزال بعض التحديات المرتبطة بفهم الحياة داخل المجتمع الألماني حاضرة لدى جزء من الجالية السورية.

فالإقامة. والدوائر الحكومية. والقوانين. والتعليم. وسوق العمل. كلها مجالات تحتاج إلى معرفة متراكمة لا يتم اكتسابها دائماً بسهولة.

لكن التحدي اليوم لم يعد فقط في التعامل مع الإجراءات. بل في فهم البيئة التي يعيش فيها الإنسان.

فالمجتمع الألماني يعتمد بشكل كبير على قدرة الفرد على الوصول إلى المعلومات. ومعرفة الخيارات المتاحة. واتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.

وهنا تظهر الفروقات بين الأشخاص: فهناك من استطاع بناء معرفة تساعده على إدارة حياته باستقلالية. وهناك من لا يزال يحتاج إلى التوجيه لفهم الطريق الصحيح.

المعرفة... الفارق بين التعامل مع الحاضر وبناء

المستقبل:

يرى الجاسم أن المعرفة أصبحت أحد أهم عوامل النجاح في المرحلة الحالية.

فالإنسان قد يستطيع تدبير أموره اليومية. لكنه يحتاج إلى مستوى مختلف من المعرفة عندما يبدأ التفكير بالمستقبل: سواء في اختيار التعليم. أو تطوير المهنة. أو بناء الاستقرار الاقتصادي. ويشير إلى أن القدرة على الاستفادة من الفرص لا ترتبط فقط بوجود الفرصة. بل بقدرة الإنسان على معرفتها والوصول إليها. فكثير من المسارات التعليمية والمهنية متاحة في ألمانيا. لكن الوصول إليها يحتاج إلى فهم النظام. ومعرفة المتطلبات. واختيار الطريق المناسب.

وهنا تصبح المعرفة أداة تمكين. وليست مجرد معلومات.

تفاوت التجارب... بين من يحتاج الدعم ومن يصنع

المستقبل:

لا يعيش جميع السوريين التجربة نفسها في ألمانيا. فبعض الأشخاص استطاعوا خلال سنوات قليلة تعلم اللغة. وفهم النظام. ودخول سوق العمل. وبناء مسار مستقل. وفي المقابل. توجد فئات تحتاج إلى دعم مستمر بسبب عوامل مختلفة. مثل العمر. أو الظروف الصحية. أو صعوبات التعلم. أو محدودية الوصول إلى المعلومات.

فإنسان قد يستطيع تدبير أموره اليومية، لكنه يحتاج إلى مستوى مختلف من المعرفة عندما يبدأ التفكير بالمستقبل.

فالبقاء الطويل في بلد جديد يتطلب التخطيط. وليس فقط التكيف.

والشخص الذي يعرف حقوقه وواجباته. ويفهم فرص التعليم والعمل. ويعرف نقاط قوته. يصبح أكثر قدرة على اتخاذ قرارات تخدم مستقبله ومستقبل أسرته.

كما أن دور الجالية لا يقتصر على تقديم المساعدة في الحالات الفردية. بل يمكن أن يتحول إلى نشر المعرفة. وتبادل الخبرات. وبناء مبادرات تساعد الناس على الوصول إلى الخيارات الأفضل.

المستقبل يبدأ من القدرة على الاختيار:

بعد أكثر من عقد على التجربة السورية في ألمانيا. تغيرت طبيعة التحديات.

في البداية كان التحدي هو الوصول والاستقرار. أما اليوم. فأصبح التحدي هو بناء الإنسان القادر على الاختيار. والتطور. وصناعة مستقبله.

فألمانيا تقدم فرصاً واسعة في التعليم والعمل والتطوير. لكن الاستفادة من هذه الفرص تحتاج إلى معرفة. وإلى رغبة في التعلم. وإلى قدرة على التخطيط.

وبين فئة ما تزال تحتاج إلى الدعم. وفئة بدأت تتحول إلى قوة مهنية وتعليمية. تتشكل ملامح مرحلة جديدة من التجربة السورية في ألمانيا.

مرحلة لا يكون فيها السوري فقط مستفيداً من الفرص الموجودة. بل شريكاً في صنعها.

وببقى السؤال الذي يقود إلى الحلقة القادمة: كيف يمكن لجيل جديد نشأ داخل المجتمع الألماني أن يحافظ على جذوره. ويبني في الوقت نفسه هوية متوازنة بين الثقافة السورية والانتماء الألماني؟

لكن الجاسم يؤكد أن الهدف من الدعم ليس إبقاء الإنسان في حالة اعتماد. بل مساعدته على الوصول إلى أكبر قدر ممكن من الاستقلال.

فالمساعدة الحقيقية هي التي تمنح الإنسان القدرة على إدارة حياته بنفسه. واتخاذ قراراته بثقة.

التوجيه المهني... من اختيار وظيفة إلى بناء مسار

حياة:

من الأفكار الأساسية التي يركز عليها عقبة الجاسم مفهوم التوجيه المهني.

فهو لا يرى التوجيه المهني مجرد مساعدة في اختيار مهنة محددة. بل يعتبره عملية مستمرة تبدأ منذ مراحل مبكرة من حياة الإنسان. وترافقه خلال تطوره الشخصي والمهني.

فالنجاح في المجتمع الألماني لا يعتمد فقط على الحصول على عمل. بل على اختيار مسار يناسب قدرات الإنسان وطموحه واحتياجات سوق العمل.

وفي ظل تعدد الخيارات التعليمية والمهنية في ألمانيا. يصبح امتلاك المعرفة المهنية عاملاً أساسياً لتجنب القرارات العشوائية.

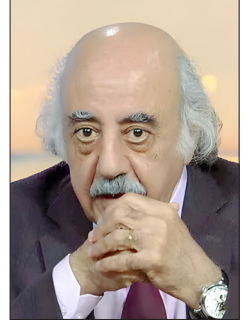
فالسؤال لم يعد فقط: "ما العمل الذي أستطيع الحصول عليه؟"

بل أصبح: "ما المسار الذي يمكن أن أبني من خلاله مستقبلي؟"

من رد الفعل إلى التخطيط:

يرى الجاسم أن المرحلة المقبلة تحتاج إلى انتقال السوريين من التعامل مع الظروف بشكل يومي إلى التفكير بطريقة أكثر استراتيجية.

لماذا هذا الوله المرضي بالماضي؟



أحمد برقاوي

الهروب المرضي من الواقع ينتج الصراعات المرضية الزائفة، والصراعات المرضية المتولدة من الوله المرضي بالماضي لا تقود إلا إلى تدمير البلاد والعباد.



يعيش الإنسان في الآن، ويفكر في المستقبل، الذي بدوره يصبح أنا بعد حقه، والآن الذي عاشه يصبح ماضياً. وهكذا هي سيورة الزمن البشري.

واست العلم الإنساني علماً خاصاً بالتاريخ الماضي، بدافع المعرفة والقبض على سنن جولاته وتغيراته وتطوراته، عند هذا الحد، فنحن في حقل العقلانية الواقعية.

لكننا نشهد هذه الأيام، وبخاصة بعد تطور وسائل التواصل الإلكترونية، ولعاً بالماضي يصل حدّ الوله المرضي، وهو ولع لا يمت إلى علم التاريخ، ولا يعود إلى علماء التاريخ، فلقد ضجّ النت و«فيسبوك» والمواقع الإلكترونية و«إنستغرام» بصراعات حول الماضي وقصصه، صراعات حول التاريخ القديم منذ ما قبل الميلاد، والتاريخ العربي الإسلامي على وجه الخصوص. وهي صراعات واختلافات لا علاقة لها بالمعرفة التاريخية، بل تعكس وعياً نكوصياً لا قيمة له في صناعة الحاضر أو المستقبل.

وأعود إلى السؤال: لماذا هذا الوله بالماضي في عالمنا العربي، من قبل أقلام لا تنتمي إلى علم التاريخ، وعلى هذا النحو المرضي؟

أتراه صراع هويات تعشش في الذاكرة، ثم تتحول إلى ساحة صراع هوياتي؟

هذه الهويات القديمة التي تبني أعشاشها في العقول المعاصرة تؤكد الهروب من العالم المعيش ومشكلاته الحقيقية، هروباً هو ثمرة عجز الإرادة عن صناعة عالم يحقق السعادة البشرية.

هذا الهروب المرضي من الواقع ينتج الصراعات المرضية الزائفة، والصراعات المرضية المتولدة من الوله المرضي بالماضي لا تقود إلا إلى تدمير البلاد والعباد.

لنأخذ نماذج من هذا الوله المرضي بالماضي، ونسأل: ما قيمته في صناعة الحاضر الذي نسعى إلى العيش فيه بكل علاقات معاشرية آمنة؟

تنظر بعض الأقلام، التي تعتقد بأن هويتها القديمة قد تم الاعتداء عليها من العرب في القرن السابع، إلى أن عرب اليوم، من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي، لا ينتمون إلى بلاد الشام والعراق ومصر والمغرب، إلخ.

وتبدأ الشجارات على صفحات التواصل الاجتماعي وما شابه ذلك، شجارات ليس لها أية قيمة، لا معرفية ولا

للعيش المشترك بين من هم مع هذا الطرف أو ذاك من المتصارعين على السلطة في الماضي، وإيراد قصص القتل التي تمت وانتهت قبل ألف وخمسمائة عام، كيف باستطاعتنا أن نصنع عالماً جديداً وهويات وطنية بناءً على استحضر صراعات الماضي، وهذا الوله باستحضر ماضٍ بولد الشجار؟

وزيادة الطين بلةً حين يتحول الصراع على الماضي إلى صراع قاتل في الحاضر، فيدخل عالم السياسة والأيدولوجيا القاتلة، وتبدأ عمليات الثأر المتبادلة بين المتصارعين.

إن أحداً من المصابين بالوله المرضي القاتل بالماضي لا يتساءل، ولم يتساءل: هل هناك قوة على وجه الأرض قادرة على إعادة صناعة الماضي وتغيير مساره الذي تم؟ هل هناك قوة على هذه الأرض كلها قادرة على إعادة الأرواح للذين قضوا وقتلوا؟

يمكننا أن نحب رموز تاريخنا الماضي، بل ويجب أن ننظر إليهم نظرة فيها من الإيجابية أو النقد، ولكن لا يجوز إطلاقاً، وطنياً وإنسانياً وأخلاقياً، أن نجعل من رموز الماضي أساساً لصراع راهن ولهويات متقاتلة.

ليس هناك حالة أكثر إساءة للعيش المشترك من أن يقوم شخص منتم إلى هوية ما بكره هوية الآخر، ولكن من حسن الحظ أن هذا الوله بالماضي وقف على مجموعة من المتعصبين الذين هم في وادٍ، فيما الشعب بأكثرية المطلقة في وادٍ آخر، وهم الأساس للقيمة والحرية والكرامة.

عملية.

إذ ينبغي عربي الهوية للرد بقوله إن العرب، منذ ما قبل الميلاد، هم السكان الأصليون في بلاد الشام والعراق، فيرد عليه ذو هوية آشورية بأن الآشوريين هم أصل سكان هذه البلاد، ويتدخل كردي ويعلن بأن السومريين، أجدادنا، هم الأصل والفصل، وإذا بشخص يعلن أنه فينيقي، وهكذا.

هَبْ بأن جميع المتحدثين صادقون، فما الذي سيغير حياتنا الراهنة التي نعيشها؟ وما هو المستقبل المرتبط بهذا الوله المرضي بالماضي؟

وتأمل معي، أيها القارئ العزيز، تلك المعارك المسيسة



شتان...

زبدان عبد الملك



كم تريد؟ قالتها همساً وهي تفك عقدة "فوطتها" بيدين مرجفتين. لتفرج عمّا جمّعته من ليرات ورقية طوتها بعناية. فرّة الصيدليّ: لا عليك، لقد دفعها الطبيب يا جدّتي. شكرته واستدارت تمشي بظهرها المحني. تتوكأ على عصاها. وتتمتم بالدعاء... شيعتها عيناى حتى توارت بين المارة... إنّها تلك العجوز التي شاهدها قبل قليل في عيادة "أبي الفقراء" كما يسمّونه. امرأة عركتها الأيام والسنون. واستنزفت قواها. وتركته على الرمق الأخير جسداً متهدماً ما زال يتحرك بما تبقى لها من شحّ قوة. تنشب بحياة لا تُعبط عليها ولا تحسد.

تناولت دوائي وخرجت... وما كنت أظنّ أنّي سألتقيها ثالثة في السوق. جرجر رجليها غير عابئة بما يدور حولها. ويتبعها طفلان لم يتجاوزا سن الحلم. استثارت حركاتهما شكوكي: تقدما منها. وبسرعة أمسك أحدهما بطرف الفوطة. قصّه وانطلقا. صرخت بهما فوليا هارين. ولاذا بالفرار. ركضت خلفهما فلم أستطع اللحاق بهما. وغيبهما الزقاق. ولم أعر على أثر للشقيين. توقفت باحثاً... سألت عنهما رجلاً يقف عند ناصية الشارع فأجاب بالنفي. ولم تعجبني نظراته ولا نبرة صوته. وازداد الشك داخلي. حاولت أن ألتقط أنفاسي وأنا أتابعها تسير بخطوات متناقلة كأنها سلحفاة تخطو فوق رمال... تأوّهت من رذالة العمر. ولعنت الفقر والفساد والمفسدين. ومَن أورثهما وشجّع على انتشارهما. حين رأيت رجال الأمن يدفعون الصغيرين أمامهم وهما مصفّدان: بينما ذاك القابع عند الزاوية طليق

يبتسم.

وهي تتعد وسط الزحام. أخذ حجمها بتضائل ويتلاشى رويداً رويداً. ثم غاب عن ناظري. وبقيت صورتها مطبوعة في الذاكرة. عندها تذكّرت كلمات جدّي: "عندما تفسد الأخلاق

تمرض الضمائر. وتغيب العدالة. الهوامير يحميها القانون.

والصغار تعلق في الشبكة.»

- فوطتها: عامية. تعني منظرها.

في مملكة الموتى

سكينة حسن



أعانق آخر ومضة للروح
بلا كفن
وأمضي في زمن
تختبئ فيه الحقيقة
خلف أقنعة الوهم
أصعد سهول الصبر وحيدة
فتتزلزل أضلاع القلب
كحجلٍ أنهكته المنافي
وكضرب
يتجرع مرارة الطريق
ويتحسس خطاه في مناهة لا تنتهي
في معلّقة على حافة الخلود
أصغي إلى نبوءة الريح
ترتد من بقايا قوافل
عبرت خرائط الفقد
وتركت ظلالها
على دروب الذاكرة
والروح ترتعش
في مآتم جث من الحياة
لتنشهد عصراً
صار فيه البقاء
اسماً آخر للوجع
هناك
خت مقصلة المناصب

تُباع الأوطان في مزاد الخسارات
وينام الضمير
على وسائل المصالح
كشيخ أرهقه التواطؤ
ويستيقظ الوهم
حاملاً راية الوطن
يمشي مزهواً بين الانقراض
كأن الخراب

وسام انتصار
وكان الرماد
أعلى مراتب المجد
وفي عتمة الفنادق
تنسج الحكايات البائسة
وترفع النخب كؤوسها
غير أبهة
بمدن تنهاوى

ولا بأصوات الذين تركوا
وحيدين
في مواجهة الريح
والجوع
والانتظار
يا لقبح المشهد
ما أبخس انتصاراتهم
وما أشد ضجيج التصفيق
حين ينبعث
من أيدٍ مبتورة الإرادة
ومن غبار الشعارات
ينهض حراس الوعود الكاذبة
بحرسون سراباً قديماً
ويتركون الحلم
معلقاً
على مشانق الغد
فيبقى الوطن
بين خطب المنابر وصفقات الممرات
كقنديل يتيم
تتنازع العواصف
بينما ينتظر أبناؤه
فجراً لا يأتي
ووعداً لا يولد
إلا في ذاكرة الذين رحلوا



كلام رصاص

نضال خليل

وليمة حضارية

يجب الإقرار بأن ارتفاع الأسعار أصبح كأغاني فيروز: لا بد أن نسمعها مع كل صباح وبدء الحركة في الأسواق. ولم يعد تذبذب سعر الصرف هو المؤشر. بل جشع التجار والباعة لإحكام قبضتهم على رقاب العباد من خلال حكمهم بالأسعار. معتمدين على حيل وأساليب متجددة ومبتكرة. إضافة إلى عدم المحاسبة الناجمة عن المحسوبيات وتغافل عدد من الجهات الرقابية. التي سرعان ما تعمى أبصارهم وبصائرهم بمجرد شؤفة خاطرهم من قبل التجار والباعة الخالفين. وبرغم انتشار الكثير من الفيديوهات والأخبار عن جولات رقابية محكمة وصارمة لبعض الأسواق والمحاسبة الفورية. إلا أنها تظل محدودة. وقسم منها استعراضي.

هذه الحالة تتقاطع كثيراً مع قصة مستكشف وقع في أيدي أكلي لحوم البشر الذين جمهروا حوله استعداداً للوليمة. عندما تقدم منه شاب أخبره أنه ابن هذه القبيلة التي توصف بالمتوحشة. لكنه ومجموعة من أبناء جيله درسوا في أرقى الجامعات الغربية. فارتاح المستكشف وسأله:

«يعني ما حتاكلوني؟»

فقال الشاب: ما بوعدك... لكن الشيء الوحيد الذي أعرفه أننا سابقاً كنا نشعل الحطب لشواء الضحية. وبفضل ما تعلمناه أصبح الميكرويف هو الأداة الحضارية المفضلة للقيام بتلك العملية.



بدها اجتماع

تُعتبر عبارة "عندو اجتماع" واحدة من أكثر العبارات التي يحفظها المراجعون عن ظهر قلب. لا بل غالباً ما يدرجونها في حساباتهم واحتمالاتهم فيما لو توجهوا لمقابلة هذا المدير أو ذاك. لدرجة أن بعضهم لا يتذكروا متى تغرب الشمس أو يحلّ الليل... فهو طالع من اجتماع داخل باجتماع.

وقد نحيت في هؤلاء الجلد والصبر ورباطة الجأش والقدرة على حضور هذا الكم الهائل من الاجتماعات خلال وجودهم في مناصبهم. لا بل ونتمنى أن تُرتن أسماؤهم سجلات كتب الأرقام القياسية بما يحققونه من أرقام في عدد الاجتماعات التي يعقدونها... بشرط أن يخبرونا ما هي الإنجازات أو النتائج التي تمخضت عنها.

ولعل المفارقة يمكن أن كثيراً من هؤلاء يتحول مفهوم عقد الاجتماعات إلى سلوك ينعكس على تصرفاتهم وعلاقاتهم حتى مع الأصدقاء والأقارب والمحبين... وما أكثرهم طالما الشخص في هذا المنصب.

قبل فترة. تصادف لقائي بأحد المدراء لدى صديق كنت في زيارة لمكتبه. فطرح علي موضوعاً يخصّ مديريته بدا أنه غير مطلع عليه. فوعدني خيراً بعد الاجتماع بموظفيه. متصلاً بمدير مكتبه طالباً منه تحديد موعد للاجتماع بهم. فبادرته بالسؤال: وكيف سأعرف الجواب؟

فابتسم بدبلوماسية وقال:

«قريباً... بنرتب معك اجتماع»



ركّز معي

شكل اللقاء شكل اللقاء

بالشخص أياً كان يحدد هوية ذلك الشخص. فإن كان عبارة عن مصافحة وسؤال وجواب ودردشة سريعة. فاعلم أنه صديق. وإذا بادرك بالحضن والتبويس. وركّز كل مواهبه العاطفية في شرح أوضاعه المادية. مترافقاً بإخراج محرمة ومسح خت عينيه مراراً. فاعلم أنه يريد أن يستدين منك مالاً. مع وعدٍ قطعيّ برده.. وإن دينته «... تبقيه قابلي».

هدول مشكلتنا

حلّ المشاكل وإيجاد علاج ناجع لها غالباً ما يرتبط بطرق الباب الصحيح. لأننا تعودنا في ثقافتنا الاجتماعية على المحاكاة والتقليد في إيجاد حلول لمشاكلنا الاجتماعية والصحية. دون النظر لماهية من نتوجه إليه أو درجة مهنيته أو حتى قدرته على حل المشكلة من موقعه. هذه الثقافة أوجدت فراغاً في ردم الهوية بين تفاقم الأزمات. وخاصة على الصعيد الاجتماعي (الزواج - السكن - الحب). وبين المختصين الحقيقيين القادرين على حلها. فباتت عبارة "النصيحة بجمال" نوعاً من التندر بعدما فقدت معناها الحقيقي الذي كان سائداً.

وأُمسّت "جبة السيتي مول" دواءً ناجعاً لكل أوجاع الرأس. يأخذها الصغير قبل الكبير بمجرد مداهمة الوجع له.

إلا أن المشكلة الحقيقية فعلاً هي عدم اعتراف الشخص الذي تلجأ إليه بعجزه عن حل المشكلة أو حتى فهمه لها... المهم أن كلامه أو رأيه يجب أن تكون صائبة دائماً. بغض النظر عن فهمه ربما لأبعاد تلك الكلمة. هذه الحوارات التي نتبادلها ويجادلني بها الكثير من الناس ذكّرني بمرضى قصد مستوصف إحدى القرى لمعالجته من رفسة حمار على قدمه. ولأن طبيب المستوصف كان يفهم بكل شيء. ومنهمكاً بعلاج مريض أصيب بجرح في عينه واختلطت عليه الأمور. أشار على المرفوس بضرورة أخذ قطرة لعينه بمعدل ثلاث مرات في اليوم.

المرفوس تفاجأ وأحبّ إيضاح الأمر بكون الألم الذي يعانيه في قدمه جراء الرفسة. فامتعض الطبيب من ثرثرة المريض قائلاً باستدراك: «القطرة تقطرها في عين حمارك... لكي يرى جيداً ولا يرفسك مرة أخرى!»

أسود وأبيض

ترتبط بعض المفردات والتعابير بثقافة الشعوب للدلالة على معانيها. لدرجة أنها تتحول إلى عرف اجتماعي يحرص العامة على التقيد به والتعامل معه بدقة. ولا تكاد الألوان تخرج عن هذا السياق. فاللون الأبيض دلالة على النقاء والفرح ولحظات السعادة المأمول التعبير عنها. في حين أن اللون الأسود يمثل النقيض تماماً. وقد دفع هذا التناقض طفل "حربوق" خلال مرافقته والديه لحضور حفل زفاف قريب له. لسؤال طرحه على والدته أولاً علناً: «ماما. ليش العروس اللي على الكوشة لابسة فستان وطرحه بيضا؟»

فالتفتت إليه الأم. موجّهة كلامها لزوجها الذي فاجأه السؤال. فأجاب:

«لأن هذا اليوم يا صغيري يعدّ أجمل أيام حياتها».

الجواب الذكي حرّض الطفل لطرح سؤال آخر على والده:

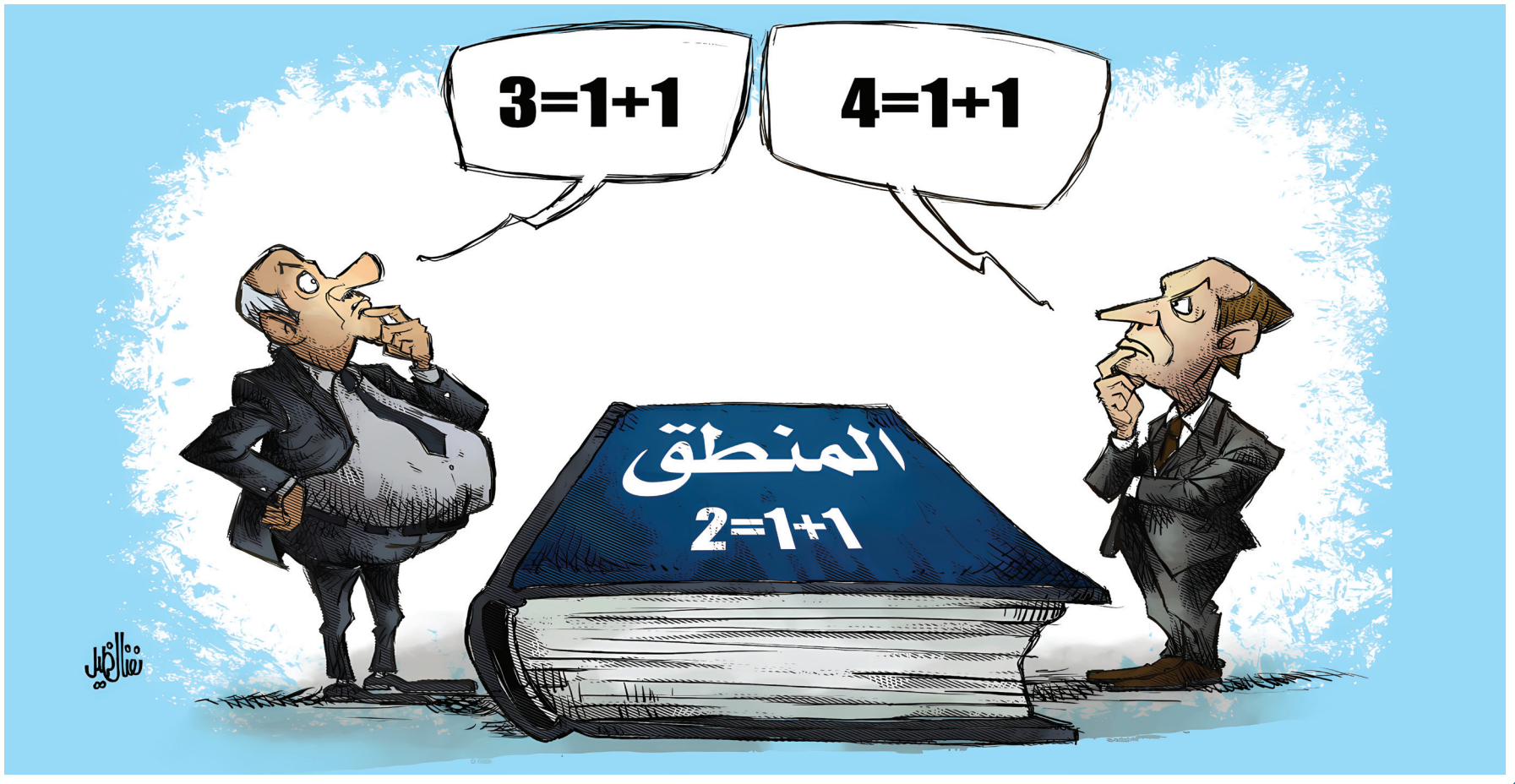
«طيب ليش عريسها لابس بدلة سودا؟»

فامتقع وجه الأب بلون داكن. وانسل بخفة وسط جموع المدعوين. طالباً من زوجته الإجابة بكل صراحة...!!

والله بيّفهم

يحتر المرء في تفسير سلوكيات الأشخاص والطريقة التي يتعاملون بها مع الحياة. لدرجة أن المعنيين بكلامنا هذا تخالهم يعيشون على هامش الزمن. غير أبهين بما يجري أمامهم من أحداث. بعدما تجرّت عيونهم. وتباطأت خفقات قلوبهم. وانخفضت درجة حرارة مشاعرهم. أحد هؤلاء دافع عمّا اعتراه من تلك الأمور بقوله:

«ليس في هذه الدنيا الفانية سوى أمرين يستحقان أن تذرف عليهما الدموع مدبرة: وطن حنون دافئ... وبنّت حلال قليلة السقّ والنقّ والشكوى. أما باقي الأمور فتركها للديوك كي تتصارع عليها».



لماذا يعود الوزن بعد الحمية؟.. العلم يكشف السرّ



تبين دراسة حديثة أن استعادة الوزن بعد الحمية ليست نتيجة ضعف الإرادة كما يُشاع. بل تعود إلى آليات بيولوجية عميقة يقودها الدماغ الذي يتعامل مع فقدان الوزن بوصفه تهديداً للبقاء. فالجسم يحتفظ بذاكرة للوزن الأعلى الذي بلغه سابقاً. ويعتبره الوضع الطبيعي الذي يجب الدفاع عنه. لذلك ترتفع هرمونات الجوع وينخفض معدل الحرق عند بدء خسارة الوزن. في محاولة لإعادة الجسم إلى حالته السابقة. ويرجع العلماء هذه الاستجابة إلى تاريخ تطور الإنسان حين كان تراكُم الدهون وسيلة للنجاة في فترات المجاعة. غير أن هذه الآليات التي كانت مفيدة في الماضي باتت اليوم تعمل ضد الإنسان في ظل وفرة الطعام وقلة الحركة. وتوضح الدراسة أن أدوية السمنة الحديثة تساعد في كبح الشهية عبر التأثير في إشارات الدماغ. لكنها ليست حلاً نهائياً. إذ قد يعود الوزن بعد التوقف عنها مع استعادة الجسم لآلياته الدفاعية. ويؤكد الباحثون أن السمنة حالة بيولوجية معقدة تتداخل فيها عوامل الدماغ والجينات والبيئة. وأن التقدم في علوم الأعصاب قد يفتح الباب أمام علاجات أكثر استدامة في المستقبل.

العمليات الفنية

إعلاناتكم

هيئة التحرير

المشرف العام

نبنار برس

NINAR PRESS

مطبعة دار العلم - دمشق

+963 957 244 920
+963 933 590 227

د. باسل أوفه لبي
خالد الوهب
خالد معماري
خالد المحمد

أسامة آغبي

NINAR PRESS
نبنار برس
نضياء الحقيقة

أسبوعية - سياسية - ثقافية

مرخصة بالقرار الصادر عن وزارة الإعلام رقم 420 بتاريخ 2025/10/6

www.ninarpress.net

x.com/NinarPress

facebook.com/ninarpress

ceo@ninarpress.net

+963 981 43 46 20

+90 543 430 55 31

@ninarpress6281

t.me/ninar_press